

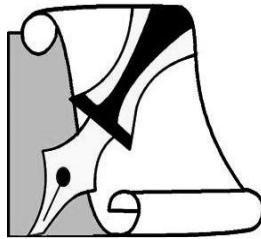


هزّ باعث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمذجي الشعري

تحليل للتطورات السياسية

والامنية في «إسرائيل»



بامداده للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

خليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- 2 الترويج لقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

هجرة الأدمغة من إسرائيل: أسبابها وتداعياتها

1 - مدخل:

كشفت دراسة إسرائيلية حديثة عن تزايد معدلات مغادرة الفئات ذات التعليم العالي المميز من إسرائيل إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة. والدراسة أجراها دان بن ديفيد، رئيس معهد سوريش للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية والمحاضر بجامعة تل أبيب، بعنوان "مغادرة أرض الميعاد: نظرة على تحدي الهجرة في إسرائيل". ووفقا للدراسة فقد غادر إسرائيل 4.5 شخص يحملون شهادة أكاديمية في مقابل كل شخص عاد من الخارج. وبينما يبلغ عدد السكان في إسرائيل نحو 9 ملايين نسمة فإن من يقودون الاقتصاد ونظام الرعاية الصحية والنظام الجامعي لا يتجاوز عددهم 130 ألف شخص يمثلون 1.4% فقط من السكان، مما يهدد تنافسية الاقتصاد الإسرائيلي في العالم مع تزايد معدلات الهجرة من صفوف هذه الفئة.

الجدير بالذكر أن أغلب المغادرين ينتمون إلى أفضل المؤسسات التعليمية في إسرائيل وفي التفاصيل أن من بين الأشخاص الذين حصلوا على شهادة أكاديمية في التدريس بين عامي 1980 و 2010 ، غادر 1.8% فقط إسرائيل. ومن بين الذين أكملوا شهادات جامعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية انتقل إلى الخارج حوالي 6.7%. لكن النسبة ارتفعت إلى 9.2% بين الذين يحملون شهادات في العلوم والهندسة. وارتفع عدد الأطباء الإسرائيليين المهاجرين إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل مطرد خلال السنوات القليلة الماضية، سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبتهم إلى عدد الأطباء في إسرائيل. ففي عام 2006 كان عدد الأطباء الإسرائيليين في الخارج يساوي 9.8% من عددهم في إسرائيل، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى 14% بحلول عام 2016. وثمة نحو 11% من الأشخاص الذين أكملوا شهادة الدكتوراه في المعاهد والجامعات الإسرائيلية يعيشون في الخارج. لكن النسبة ترتفع بين التخصصات الحساسة لتصل إلى 24.2% بين الحاصلين على الدكتوراه في الرياضيات، و 20% بين الحاصلين على دكتوراه في علوم

الكمبيوتر و 17.5% بين الحاصلين على الدكتوراه في الصيدلة. وعلى ضوء ذلك حذر دان بن ديفيد، الذي أعد الدراسة، من "عواقب كارثية على إسرائيل" بسبب تزايد معدلات الهجرة بين الشرائح الحاصلة على التعليم المتميز والتي يفترض أنها تقود المجتمع الإسرائيلي. وقال إن "الأولويات الوطنية" لـ إسرائيل هي المسؤولة عن دفع الأشخاص الحاصلين على التعليم الأفضل إلى الخارج. كما أن الحوافز ليست كافية لوقف هجرة الأدمغة خارج بلد يسير بعيداً عن العالم المتقدم". وأرجع بن ديفيد ذلك إلى عدة عوامل، أهمها: انخفاض الرواتب، وانخفاض إنتاجية العمل، ارتفاع تكلفة المعيشة وخصوصاً الإسكان، وارتفاع معدلات الضرائب على بعض هذه الفئات ذات التخصصات المتميزة التي تدفع ضرائب قد تصل إلى ضعف ما يدفعه نظراً لهم في الولايات المتحدة. وتقييد معطيات رسمية في إسرائيل بأن ظاهرة هجرة العقول للخارج تتسع رغم المحاولات لمكافحتها، حيث كشفت دراسة لوزارة الصحة الإسرائيلية أن هناك خمسة آلاف أكاديمي وباحث إسرائيلي يقيمون في دول العالم بحثاً عن شروط عمل وإقامة أفضل وأكثر راحة. وتظهر الدراسة أن ثلث حاملي شهادات الدكتوراه في إسرائيل يجدون عملاً في مجال الأبحاث داخل جامعاتها، فيما يضطر الباقون للهجرة والبحث عن عمل خارج الكيان أو للتغيير مهنياً.

ويُستدل من الدراسة أن نحو 50% فقط من حملة اللقب الجامعي الثالث في مجال علوم الأحياء، والفيزياء، والإحصاء، والطب والزراعة والعلوم الاجتماعية يعملون في البحث العلمي.

كما توضح الدراسة أن معظم العقول المهاجرة تقيم في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، فيما يتصدر خبراء الحاسوب والتكنولوجيات الحديثة قائمة الباحثين الذين هاجروا بداعف اقتصادي.

ويقول الباحث المختص في العلاجات الطبيعية إيلان شلايسنر (40 عاماً)، إنه لا يشكو من الحالة الأمنية في إسرائيل، لكنه منزعج من تحولها لدولة احتلال عنصرية تزعجه جداً، لافتاً إلى أن تفكيره وزوجته بالهجرة ينم عن اعتبارات اقتصادية بالأساس.

في المقابل يشكو شلايسنر - وهو من تل أبيب - من الغلاء الفاحش في إسرائيل لافتاً للحالة المعيشية القاسية رغم أنه يعمل وزوجته الممرضة، ويتابع "بدأت أفكر بمستقبل الطفلتين أيضاً".

ويروي أنه يوشك على الهجرة مع طفلته وزوجته الروسية الأصل لكنه متزدد بين السفر لبريطانيا أو لألمانيا. وهو لا يستغرب النسبة العالية المذكورة ويكشف أن أخيه الأكاديمي يعمل في صناعات التكنولوجيا الحديثة، لافتا إلى أنه يتلقى راتباً جيداً لكنه لا ينجح بامتلاك شقة. وتنطبق هذه الحالة أيضاً مع حالة الدكتور يعقوب كارلين (45 عاماً) - وهو مهاجر قدم من روسيا، وأب لطفلتين - الذي يجد نفسه منذ أربعة شهور عاطلاً عن العمل. ويوضح كارلين - وهو باحث مختص في مجال العلاقة بين الوقاية والتطعيم وبين أمراض السرطان، أن منحة البحث التي تلقاها قد انتهت، شاكياً من إهمال الباحثين أمثاله الذين باتت حالتهم أسوأ من حالة عامل البناء. ويتابع: "تلقيت عرضاً مهيناً بالعمل مقابل 1500 دولار في الشهر مقابل عرضين سخين من خارج البلاد وأنا مضطر للرحيل"، معتبراً أن الحملات الإسرائيلية الرسمية التي تعمل منذ سنوات لاستعادة العقول المهاجرة ليست سوى علاقات عامة كاذبة تتم من باب رفع العتب.

2 - جهد الدولة المنقوص:

يرى وزير العلوم الإسرائيلي الأسبق يعقوب بيري، أن إسرائيل لا تبذل "جهداً كافياً" في مضمار مكافحة هجرة الأدمغة من الكيان، ونبّه إلى أن استمرار هذه الحالة يعني تفاقمها وتدهور البحث العلمي الحيوي لاقتصادها وأمنها ومستقبلها. ويكشف بيري في حديث للقناة الإسرائيلية العاشرة، أن الكثير من حملة الدكتوراه يستكملون دراستهم خارج البلاد لكنهم لا يجدون فيها عملاً يلائمهم. وبالتالي يحذر من اتساع ظاهرة هروب العقول ويدعو الحكومة لدعم المرافق البحثية داخل الجامعات الإسرائيلية الست بهدف استيعاب الباحثين المتميزين ومنع هجرتهم. كما يرى الوزير أن جزءاً من الحل يمكن في القطاع الخاص الذي يدعوه للمشاركة في تشغيلهم من خلال ضمان دعم حكومي لمعاهد البحث ولمرافق صناعية متقدمة. لكن في السياق تدل تصريحات ومعطيات وزارة العلوم على فشل حملة واسعة أطلقتها إسرائيل في عام 2008 لاستعادة "العقول المهاجرة من العالم إليها" بواسطة خطة تقوم على توفير فرص عمل بشروط مغرية". وتشير صحيفة "هارتس" الصهيونية إلى تزايد كبير في نسبة هجرة المستوطنين المتعلمين إلى

الخارج، موضحة أنه في مقابل “كل شخص أكاديمي يعود إلى الأراضي المحتلة يغادر 4 أشخاص آخرين”.

ونقلت الصحيفة عن الخبير الاقتصادي الصهيوني البروفيسور دان بن دافيد قوله إن الصهاينة “الأكثر تعلما وأصحاب المؤهلات الأكثر حيوية لنجاح الاقتصاد يهاجرون إلى الخارج بوتيرة متزايدة”， محدرا من أن سياسة حكومة العدو الحالية تبعد هؤلاء المتعلمين والمؤهلين، بدلاً من تحفيزهم على البقاء أو العودة إلى الأراضي المحتلة.

وأشار بن دافيد، الذي أعد بحثا حول موضوع هجرة المستوطنين إلى الخارج، إلى أنه ركز فيه على ثلاثة شرائح سكانية: الباحثون الأكاديميون، الأطباء، وموظفو صناعة الهايتك، وقد بلغ عدد هؤلاء 130 ألفا من بين مستوطني الأراضي المحتلة. وذكر أنه “على الرغم من عددهم القليل، إلا أن التفوق النوعي للاقتصاد الإسرائيلي يستند عليهم، وأحجام الهجرة بينهم ينبغي أن تثير قلق صناع القرار”， مضيفا أنه “بسبب الحجم الهش لهذه المجموعة، فإن مغادرة كتلة هامة بينهم - حتى لو شملت عدة عشرات الآلاف - يمكن أن ينطوي على عواقب كارثية” على الكيان كله. ولفتت الصحيفة إلى أن “بن دافيد أعرب عن قلقه من الوضع وسط المتعلمين”， مشيرة إلى أن “معطيات الدائرة المركزية للإحصاء، تظهر أنه في عام 2017 غادر “إسرائيل” 4 من أصحاب الشهادات الأكاديمية مقابل كل أكاديمي عاد إليها، وقبلها بثلاث سنوات كانت النسبة 2 مقابل 1”. وتحدثت الصحيفة عن مغادرة أطباء صهاينة إلى الخارج، ما أدى إلى نقص في موارد تأهيل الأطباء، مضيفة أن المستوطنين المهتمين بتعلم الطب، يتوجهون إلى الدراسة في الخارج، وكثيرون منهم لا يعودون إلى الأراضي المحتلة بعد إنتهاء دراستهم.

وبحسب بن دافيد، فإن “الأولويات تقود إلى تقليل نسبة مغادرة متزايدة لليسرائيليين الأكثر تعلما، إلا ان الحواجز غير كافية لاحادث تغيير حقيقي وملموس في هجرة الأدمغة”. وقد أجرت مؤسسة “شورش” دراسة تحت عنوان “تحديات الهجرة من إسرائيل”， أظهرت أن الإسرائيليّن الحاصلين على ألقاب أكاديمية من الجامعات المحلية يفضلون الهجرة للعمل في الخارج، بينما يعود عدد ضئيل منهم إلى البلاد، بعد سنوات.

وجاء في هذه الدراسة أنه مقابل كل أكاديمي عاد إلى إسرائيل من الخارج عام 2014 – فقد غادرها ما معدله (2.6) من ذوي الألقاب الأكademية، وظل هذا المعدل يتضاعف حتى وصل عام 2017 إلى (4.5) أكاديمي. وتبيّن من الدراسة أن أعلى معدل لهجرة الأدمغة يسود في أوساط الأكاديميين المتخصصين بالعلوم وبالهندسة (9.2%). وتبيّن كذلك أن (95) باحثاً إسرائيلياً يعملون في أربعين قسماً من أكثر الأقسام تقدماً في مجال علم الحاسوب وعلوم الاقتصاد – في الجامعات الأمريكية، بينما يبلغ عدد الباحثين الإسرائيليين في مجال إدارة الأعمال في تلك الجامعات – (101) باحث.

ومن بين المعطيات اللافتة التي أظهرتها الدراسة – أن عدد الأكاديميين الإسرائيليين العاملين في أربعين قسماً رائداً في مجال العلوم الكيميائية بالجامعات الأمريكية – يوازي نسبة 10% من الأكاديميين العاملين في هذا المجال في أقسام الأبحاث بالجامعات الإسرائيلية، بينما تبلغ النسبة في مجال العلوم الفيزيائية 11%， وفي مجال الفلسفة – 13%， وفي علم الحاسوب – 21%， وفي العلوم الاقتصادية – 23%， وفي إدارة الأعمال – 43% .

من ناحية أخرى ذكرت صحيفة "معاريف" العبرية أنه ومن خلال بحث جديد نشره مركز "طوب" قبل بدء السنة الدراسية الأكademية فإنه تبيّن أن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى على رأس قائمة الدول التي تعاني من هرب الأدمغة الأكademية إلى الولايات المتحدة. ووفقاً لما جاء في نتائج البحث فإن المشكلة تفاقمت فقط في السنوات الأخيرة، ففي العامين 2003-2004 كان التعليم الأكademي في إسرائيل جيداً حيث كان مقابل 100 أكاديمي إسرائيلي يعلمون في الداخل، كان هناك 25 أكاديمياً يعلمون في الولايات المتحدة، وهذه النتائج كانت في تلك الفترة مشابهة لكافّة الدول الغربية. في حين ارتفعت نسبة من كانوا يعلمون في الولايات المتحدة إلى 29% من الأكاديميين الإسرائيليين خلال العام الدراسي 2007-2008، بينما كانت باقي الدول الغربية قد شهدت عكس ذلك في الفترة نفسها. ويرجع الباحثون سبب ذلك إلى قلة وظائف البحث والتي تشكّل عنصراً هاماً ومركزاً في هرب الأدمغة الأكademية الإسرائيلية. ويرى الباحثون هناك عناصر إضافية تتسبّب في هرب الأدمغة الأكademية الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة كفارق الأجور بين

المؤسسات الأكاديمية خاصة في مجالات الاقتصاد والتمويل والتسويق، ما يجعل المزيد من الإسرائيليين يفكرون بالرحيل إلى الخارج من دون عودة.

من جانب آخر قالت رئيسة المعارضة "شيلي يحيموفيتش" إن علينا نحن الإسرائيليين أن نفهم بأن الساحة الأكادémية البحثية تعمل اليوم بقوة القصور الذاتي وبآخرة الوقود الأخيرة لديها"، وذهب عوزي ديان رئيس مجلس الأمن القومي سابقاً إلى ابعد من ذلك بوصفه المهاجرين من إسرائيل بالخونة. من جانب آخر أوضح «موشيه فيكدور» مدير مجلس التعليم العالي الاسبق أن التحدى الكبير هو إيجاد أولئك الأشخاص الضائعين، مشيراً إلى أن 25% من العلماء الإسرائيليين موجودون وبشكل دائم في الولايات المتحدة. وتبيّن أن 1725 باحثاً إسرائيلياً يعملون في الولايات المتحدة، أي ثلث عدد المحاضرين المقيمين بإسرائيل، مما جعلها الدولة الأكبر بتصدير الكفاءات العلمية للولايات المتحدة نسبة لعدد سكانها، ويزيد عن عدد أعضاء السلك الأكاديمي لجامعة تل أبيب البالغ 1100 محاضر. كما تبيّن أن 2340 آخرين لديهم شهادة الدكتوراه يقيمون خارج إسرائيل، يجعلها تتحل المرتبة 16 عالمياً بأعداد الخريجين من جامعاتها، ويعملون بالولايات المتحدة، ونسبة 1.3% من الباحثين الأجانب هناك. و33 ألفاً من حملة الشهادات الأكاديمية الإسرائيليين أنهوا تعليمهم بين 1980-2011، يعيشون 3 سنوات خارج إسرائيل، يحملون شهادات في العلوم والهندسة، 11% منهم يعملون خارجها، بينما نسبتهم عام 2013 لم تتجاوز 9.9%， متخصصين في مجالات: الرياضيات والحواسيب والصيدلة وهندسة الطيران والهندسة الطبية الحيوية. وفي عام 2017 عاد 601 منهم لإسرائيل، فيما عاد 700 في 2016، و900 في 2014، وبلغ عدد مغادرتها في 2017 أعلى 2081 من عادوا إليها. وكثيرة هي الأسباب الكامنة خلف الهجرة الأكاديمية من إسرائيل للولايات المتحدة والجامعات الغربية، أولها أن الراتب المرتفع هناك يعطى للمحاضرين في المجالات المطلوبة وفقاً لنوعية التدريس، بينما الراتب في إسرائيل موحد للجميع. ثاني الأسباب يكمن بالنقص الشديد في الكفاءات الأكاديمية الإسرائيلية، ثم الميزانيات الضئيلة في مجال الأبحاث، فمنحة البحث التي تقدمها الجامعة الأمريكية تبلغ 150 ألف دولار، فيما نظيرتها بالجامعات الإسرائيلية لا تصل لنصف قيمتها بما يعادل 250-300 ألف شيكل، وهملاً يفضلون البقاء في الولايات المتحدة لتحقيق تطلعاتهم العلمية وأحلامهم

البحثية. ثمة سبب آخر يتعلق بوجود فجوة كبيرة بين ما يدرسه الأكاديميون الإسرائيليون من علوم متقدمة والوضع القائم داخل إسرائيل، فلا يستطيعون تطبيق ما درسوه إلا في الخارج. مع العلم بأن جهوداً تبذلها إسرائيل لإقناع باحثيها وأكاديميتها بالعودة إليها، في ظل توقعات أن تسفر عودتهم إلى انتعاش اقتصادي للدولة بما قيمته 914 مليون شيكل، قرابة 270 مليون دولار.

3- تحركات كثيرة بلا جدوى:

قبل عدة سنواتٍ قامَت في كيان الاحتلال الإسرائيلي حركة احتجاجية ضدّ سياسة الحكومة الاقتصادية وغلاء المعيشة المرتفع جداً، ولكنَّ مظاهراتِ مئاتِ الآلافِ من المواطنين الإسرائيليين ضدّ سياسة حكومة بنيامين نتنياهو في المجال الاقتصادي لم تُجدْ نفعاً، فاللجنة التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية، والتي ناقشت وبحثت المشكلة، لا بلُّ المعضلة، قدّمت توصياتها إلى المستوى السياسي، ولكنَّ التوصيات بقيت حبراً على ورق، ولم تخرج إلى حيز التنفيذ بتاتاً.

وجاء ردّ الأكاديميين الغاضبين بالهجرة إلى الدول الأوروبية، وتحديداً ألمانيا، وهي الحركة الاحتجاجية التي عُرِفت بحركة احتجاج الكوتاج، وهو لبنٌ إسرائيليٌّ، تبيّنَ لقادة الحركة الاحتجاجية أنه يُباع في أوروبا بأسعارٍ مُنخفضةٍ جداً، مقارنةً مع سعره في سوق كيان الاحتلال، ولم تتمكن الحكومة من إقناع المهاجرين الجدد من وقف الهجرة إلى أوروبا، الذين عادوا وأكَّدوا أنَّ الأمر لا يقتصر على سعر اللبن الذي تُتجه إسرائيل، بل يشمل العديد من السلع الضرورية لكلِّ مواطنٍ في الدولة العبرية، وهذا الأمر إنْ دلَّ على شيءٍ، فإنه يدلُّ على عدم وجود أيِّ انتماء للأرض وللدولة العبرية، التي أقيمت قهراً في العام 1948 على أنقاض الشعب العربي- الفلسطيني في أبغض جريمةٍ إنسانية ارتكبت في التاريخ.

ومع كلِّ ذلك، لم تتوقف الهجرة المعاكسة بتاتاً، بل على النقيض استمرّت وبوتيرةٍ عاليةٍ، وفي هذا السياق، أشارت صحيفة "هارتس" العبرية إلى تزايدٍ كبيرٍ في نسبة هجرة المستوطنين المتعلمين عموماً إلى الخارج،

موضحةً في الوقت عينه أنَّ كُلَّ شخصٍ أكاديميٍّ يعود إلى الدولة العبرية يُغادر مُقابلة أربعة أشخاص آخرين.

ونقلت الصحيفة عن الخبير الاقتصادي الإسرائيلي البروفيسور دان بن دافيد قوله إنَّ الإسرائيليين "الأكثر تعلماً وأصحاب المؤهلات الأكثر حيوية لنجاح الاقتصاد يهاجرون إلى الخارج بوتيرة متزايدة، محذراً في الوقت عينه من أنَّ سياسة حكومة بنيامين نتنياهو الحالية تُبعِّد هؤلاء المتعلمين والمؤهلين، بدلاً من تحفيزهم على البقاء أو العودة إلى الدولة العبرية، على حد قوله.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، لفتت الصحيفة العبرية في سياق تقريرها إلى أنَّ البروفيسور بن دافيد أعرب عن قلقه من الوضع وسط المتعلمين، مشيرةً إلى أنَّ معطيات دائرة المركبة للإحصاء، وهي هيئة رسمية تابعة للحكومة الإسرائيلية، تُظهر أنَّه في عام 2017 غادر إسرائيل أربعة من أصحاب الشهادات الأكademie مقابل كلَّ أكاديميٍّ عاد إليها، وقبلها بثلاث سنوات كانت النسبة 2 مقابل 1، كما أكَّدَ.

علاوةً على ذلك، تحدثت الصحيفة العبرية عن مغادرة أطباء إسرائيليين إلى الخارج، الأمر الذي أدى إلى نقصٍ في موارد تأهيل الأطباء، مضيفةً أنَّ المواطنين المهتمين بتعلم الطب، يتوجهون إلى الدراسة في الخارج، وكثيرون منهم لا يعودون إلى الدولة العبرية بعد إنتهاء دراستهم. وبحسب البروفيسور بن دافيد، فإنَّ الأولويات تقود إلى تقليل نسبة مغادرة متزايدة للإسرائيليين الأكثر تعلماً، إلَّا أنَّه استدرك قائلاً إنَّ الحواجز غير كافية لتعزيز هجرة الأدمغة، على حد تعبيره.

وفي السياق نفسه ذكرت القناة "13" بالتلذذيون العبري أنَّ البرتغال تحولت مؤخرًا إلى البلد المفضل لدى الإسرائيليين للهجرة إليه، على الرغم من اقتصادها المتغير. وعزَّت القناة أسباب هجرة الإسرائيليين إلى هذا البلد إلى توفر جواز السفر البرتغالي لعشرات الآلاف من الصهاينة الذين طردوا من إسبانيا، وبأسعار زهيدة، ولفتت إلى أنَّه بسعر غرفة في ثلث أبيب بالإمكان شراء مزرعة كاملة من عشرات الدونمات في البرتغال، أو قصرًا فارِّاً مع مسبح كبير في قرية.

وتابعت القناة قائلةً إنّ الجالية اليهودية الصغيرة في البرتغال والتي كانت معتمدة على الاهتمام بشؤونها بهدوء خلف الأسوار وكامييرات الحماية لا تعرف كيف ستواجه الضغط الذي وجدت نفسها أمامه، وذلك بسبب كثرة طلبات الإسرائيليين الراغبين في الحصول على شهادة تؤكد أنه تم طردتهم من إسبانيا، مؤكدةً وجود تخوّفٍ من جزع الحكومة البرتغالية، ما يدفعها لإيقاف هجرة الإسرائيليين إلى هذا البلد.

والوضع الحالي في الجامعات الإسرائيلية، هو أن هذه الجامعات تطالب خريجيها الحاملين شهادة الدكتوراه أن يحصلوا على تأهيل، بحسب دكتوراه، في إحدى مؤسسات الأبحاث المرموقة في الولايات المتحدة أو أوروبا، كشرط لقبولهم في السلك الأكاديمي في إسرائيل. لكن معظم هؤلاء الخريجين يغادرون لعدة سنوات، وبعد ذلك يكتشفون أنه لا يمكنهم العودة للعمل الأكاديمي الإسرائيلي بسبب نقص في الوظائف. وإلى جانب توفر العمل في الولايات المتحدة، فإن الراتب هناك أعلى، كما أن ميزانيات الأبحاث أعلى، وهذه أمور تشجعهم على البقاء هناك وعدم العودة إلى إسرائيل.

4 - أميركا حلم كل إسرائيلي:

روت صحيفة النيوزويك الأميركية قصة فتاة إسرائيلية تعشق العيش في أميركا لأبي إسرائيلي وقالت عنها: بينما كانت أسرتها في وسط إسرائيل تستعد للاحتفال بما يعرف بيوم الاستقلال، كانت راشيل أول تستعد للاحتفال بحصولها على شهادة المواطنة الأمريكية، أو ما أطلقت عليه «حلم كل إسرائيلي». وفي صباح اليوم التالي، استيقظت في منزلها في لوس أنجلوس وقدرت سيارتها للاحتفال بذلك اليوم. راشيل هي واحدة من مليون إسرائيلي على الأقل يقيمون في الولايات المتحدة ويحلمون بالحصول على الجواز الأميركي. وإذا لم تغير إسرائيل، التي يقطنها 8.8 ملايين نسمة، من سلوكها، فقد يحذو الكثيرون حذو راشيل.

في إسرائيل هناك العديد من اليهود الأرثوذكس المتطرفين، أو «الحربيين»، لا يدفعون ضرائب الدخل لأنهم لا يكسبون ما يكفي؛ ويعيشون في فقر، ويكرسون حياتهم للدراسة الدينية التي ترعاها الدولة، ويعتمدون على الإعانات الاجتماعية. والنتيجة: أن إسرائيل أصبحت في الأساس بلدان. فهناك إسرائيل الناشئة

الحديثة، والكيان الآخر المتدين والفقير الذي لا يحصل على الأدوات الازمة للعيش ضمن اقتصاد حديث. والفجوة بين الاثنين، تتسع بسرعة بشكل خاص مع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق للصراع مع الفلسطينيين، وكذلك التوتر المستمر مع إيران ومنظomas المقاومة في لبنان وسوريا. وهذا الوضع لا يمكن تحمله من قبل اليهود المحبين للحياة والباحثين عنها في أي مكان، خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي أقرب ما يكون من نمط اقتصاد العالم الثالث، وهو وبالتالي لا يمكن أن يدعم جيشاً على نمط العالم المتقدم. ومن دون وجود جيش على هذا النمط في أخطر مكان على الأرض، بحسب المتعلمين الإسرائيليين، سيتمثل ذلك خطراً وجودياً عليهم وفي هذا السياق يقول الإسرائيلي أمير وراشيل، اللذان أصبحا من مواطني الولايات المتحدة: «لسنا بحاجة إلى أن نكون أغنياء، وإذا كنتم تريدوننا حقاً أن نعود، فعليكم بتغيير النظام».

الجدير بالذكر أنه بين عامي 2006 و2016، اكتسب أكثر من 87 ألف إسرائيلي الجنسية الأمريكية، أو صاحبوا أو ضاع لهم قانونياً، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة الأمن الوطني الأمريكية. هذا بالمقارنة مع 66 ألفاً بين عامي 1995 و2005. وهذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار سوى أولئك الذين سلكوا الطريق القانوني (العديد من الإسرائيليين، كما يقول محللون، يسافرون إلى أمريكا بتأشيرات سياحية أو طلابية أو عمل مؤقتة، ثم يمكثون هناك بصورة دائمة بعد انتهاء صلاحية التأشيرة).

5 - المهاجرون الروس يغادرون:

تظهر أرقام جديدة أن 17% من مجل «مهاجري» دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى فلسطين المحتلة، خلال سنوات التسعينيات ومنتصفها، غادروا «موطنهم الجديد»، وهاجروا مرة أخرى إلى دول غربية أو عادوا إلى دولهم الأصلية، وذلك بحسب ما أظهرته معطيات «دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية». والأرقام نفسها تظهر أن الشبان المتحدثين باللغة الروسية، ومن هم في أوج فترة عطائهم وإنقاذهم، يفضلون اليوم ترك فلسطين المحتلة أكثر من شبان المجموعات المهاجرة من دول أخرى إلى إسرائيل، ويبلغ عدد هؤلاء ضعف اليهود المولودين في فلسطين والذين هاجروا منها أساساً. ففي بيانات "دائرة

الإحصاء " يظهر أيضاً أنه في السنوات بين 1990 — 1996 قدم من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى فلسطين المحتلة نحو 650 ألف شخص، من بين هؤلاء 185 ألفاً كانوا دون سن العشرين عاماً، وهي الفئة التي يطلق عليها «جيل 1.5». ومن المعطيات الحديثة يتبين أن 32 ألفاً، أي ما نسبته 17% من هذا الجيل قد تركوا إسرائيل. أمّا نسبة «المهاجرين» الروس إلى فلسطين المحتلة، ثمّ منها، فهي تتراوح بين 11% — 13%，في حين تصل نسبة الذين ولدوا في فلسطين خلال سنوات 1970 — 1995، ثم هاجروا منها، إلى 5%. كذلك يتبين أنه بين 1990 — 2014 هاجر نحو 300 ألف شخص بدون العودة إلى فلسطين، من بينهم 38% روس.

في هذا السياق، نقلت صحيفة «هارتس» عن الخبير الديموغرافي الإسرائيلي سيرجيyo ديلا فيرغولا، قوله «من غير الواقعي أن نتوقع أن يأتي الجميع إلى هنا ولا يغادر أحد، فنحن نتحدث عن بشر يسعون إلى العمل وكسب الرزق والتأقلم والعيش بسعادة». وأوضح أن «الهجرة المرتفعة بين جيل 1.5 هي نتيجة لضيق سوق العمل، مقارنة مع المستوى التعليمي الجيد في إسرائيل».

فيرغولا، وهو أستاذ في «جامعة العبرية» في القدس المحتلة، ويتبع «هجرة اليهود» ساعياً إلى التخفيف من «خطورة» هذه الظاهرة بالنسبة إلى إسرائيل، رأى أن «نسبة المهاجرين الروس غير اليهود من إسرائيل مرتفعة جداً»، عازياً السبب «إلى تشدد الحاخامية في إسرائيل التي لا تعترف بيهودية هؤلاء، لأنهم لم يولدوا من أم يهودية، أو لأن والدهم فقط أو جدهم يهودي». ووصف سياسة الحاخامية بأنها «سياسة تهويد انتقامية ومتلاعنة»، لأنه وفق المعطيات بلغ عدد غير اليهود بموجب الشريعة اليهودية بين «المهاجرين» الروس في التسعينيات حوالي 11.2%.

أما لماذا يهاجر هؤلاء؟ فيقول الباحث في معهد «بروكفيل»، ميخائيل بيلبيوف، إن هناك سببين مركزيين لهجرة «جيل 1.5». السبب الأول يشاركون فيه مع مجمل الشبان في إسرائيل، وهو أن «الطبقة الوسطى الإسرائيلية تعاني من غلاء المعيشة»، شارحاً أن «واقع عائلات المهاجرين معقد، إذ تحتاج العائلات الشابة إلى الدعم من أهلها الذين بدورهم يحتاجون إلى الدعم أيضاً».

أمّا السبب الثاني، فهو «عدم فصل الدين عن الدولة، وعدم وجود زواج مدني في إسرائيل، فضلاً عن كون المهاجر يشعر بانتماء أقل تجاه الدولة التي يولد ويكبر فيها»، لأن «العلاقات العائلية التي تجذبه إلى البقاء تكون أقل، كما أن التجارب التي خزّنها خلال تأقلمه في الدولة الجديدة قد تكون مؤلمة نتيجة شوّقه إلى وطنه الأم وصعوبة اعتماده الثقافة الجديدة».

من جهة أخرى، لفتت صحيفة «هارتس» إلى أنه برغم غياب معطيات حديثة حول المستوى العلمي للمهاجرين من إسرائيل، فقد دلت بحوث للجامعة العبرية على أن ظاهرة «هرب الأدمغة» بين الروس ارتفعت بصورة ملحوظة. وفي هذا السياق، يوضح بيليبوف، وهو متخصص أيضاً في ظاهرة «الهجرة» إلى فلسطين المحتلة في التسعينيات، أن «المهاجرين من إسرائيل يتميزون بملامح معينة، فهم في غالب الأحيان شبان المتعلمون».

أمّا أستاذة العلوم الاجتماعية في جامعة بار إيلان، لاريسا رمنيك، فرأّت أن هجرة «جيـل 1.5» هي «مشكلة قومية كبيرة»، لافتة إلى أن «إسرائيل لا تبذل جهوداً كافية بهدف إبقاء الشبان الموهوبين والمتعلمين الذين استجلبوا إلى هنا من خلال استثمار موارد كثيرة». وأوضحت رمنيك أن «إسرائيل صرفت طاقات هائلة في تنظيم الهجرة إليها عبر بحثها عن يهود وأنصاف وأربعاء يهود في زوايا روسيا الكبرى». وبرغم ذلك «عندما وصل هؤلاء، تركتهم يقارعون وحيدين لإبقاء رؤوسهم فوق الماء».

وفي حديث إلى الصحيفة نفسها مع دانييل طكاش، وهو واحد من الشبان الروس الذين غادروا فلسطين المحتلة لغير رجعة، وكان قد أتى إليها مع والديه عام 1992، يقول إنه «بعد مرور 13 عاماً على وجوده في إسرائيل، أي عندما أصبح عمره 26 عاماً، وكان قد أنهى دراسته، قرر الهجرة إلى ألمانيا».

ويضيف طكاش: «لقد اندمجت في كل الأمور، لكنني لست يهودياً، كل شيء كان يذكرني بأنني لست يهودياً... هذا الأمر سبب لي شيزوفريينا (انفصام في الشخصية)، صراع يلاحقني حتى اليوم، الشعور بأنني لست أنا في الحقيقة. هذا شيء داخلي يصعب العيش معه». ويختصر السبب لهجرته، قائلاً: «هررت من إسرائيل. هررت ببساطة بسبب انعدام المستقبل».

6 - هل تتكرر تجربة الصليبيين؟

في أعقاب القرار الأوروبي بمنح الجنسية وجوازات السفر لجميع اليهود الذين كانوا من مواطني الدول الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية، ولأبنائهم وأحفادهم، فقد شهدت سفارات الدول الأوروبية في إسرائيل طوابير مزدحمة من الإسرائيлиين، طلب الجوازات التي تمكّنهم من الانتقال إلى جميع الدول الأوروبية متى يشاؤون، خاصة تحسباً من تردي الأوضاع الأمنية في الكيان والمنطقة، ذلك ان التطلع لجواز سفر دول الاتحاد الأوروبي الذي يضمن التنقل في (27) دولة أوروبية، من أجل الانتقال للعمل بحرية، والخشية من الأوضاع الاقتصادية والأمنية في إسرائيل، والسعى لمستقبل أفضل، يشكل أحد اهم امنيات الإسرائيлиين.

على ضوء هذه الحال من التكالب على الاستحسان على جواز سفر غربي قارن المؤرخ الإسرائيلي الأبرز للحملات الصليبية (ستيفان رنسيمان) بين انهيار المملكة الصليبية ومستقبل إسرائيل، بقوله أن الكثير من الصليبيين الذين احتلوا فلسطين ، عادوا إلى أوطانهم وأوطان آبائهم وأجدادهم، واصفاً الهجرة اليهودية المعاكسة بالكارثة بالنسبة لإسرائيل، وهذا يؤدي إلى هجر الحلم الصهيوني، ويهدد مستقبل الكيان الإسرائيلي، فقد أصبح المهاجرون اليهود وأبناؤهم لا يتكلمون العربية، وأن 58% منهم يتزوجون زوجاً مختلفاً، ويبعدون عن إسرائيل، وأن الشعب اليهودي في أنحاء العالم آخذ بالنفلس، وكأن البروفيسور المذكور أراد او يتوقع انهيار إسرائيل كما انهارت الدولة الصليبية.

في المقابل، فإن البروفيسور "هير كوفنش" ، وزير العلوم الأسبق، وعميد جامعة بار ييلان الإسرائيلية حالياً، وللتقليل من الأثر السلبي للهجرة المعاكسة، يزعم بأن إسرائيل تصدر إلى الولايات المتحدة حجماً كبيراً جداً من العقول الإسرائيلية، وأن عالماً من بين كل أربعة علماء إسرائيليين يعمل في الخارج، وأن هذه العقول التي تُصدر إلى الولايات المتحدة، بحسب هذا البروفيسور، تقدر بمليارات الدولارات، وأن ثلاثة آلاف عالم إسرائيلي يعملون في الولايات المتحدة بما قيمته ثلاثة مليارات دولار سنوياً، وكأنه يريد تحويل هذه الأموال لإسرائيل، وبحسب جريدة "معاريف" ، فإن إسرائيل تحل المرتبة الأولى على رأس قائمة الدول التي تعاني من هروب الأدمغة الأكاديمية إلى الولايات المتحدة، وهذه المشكلة التي ترهق الكيان الإسرائيلي،

أخذت بالتعاظم منذ عام 2003، ويعلّم بروفيسور إسرائيلي آخر يدعى "دان بن دافيد" أن هذه الظاهرة تعود إلى قلة وظائف البحث، والتي قال بأنها تشكّل عنصراً هاماً ومركزاً في هروب الأدمغة الأكاديمية الإسرائيليّة للخارج، إضافة إلى فوارق الأجور بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مما يحفز المزيد من الإسرائيليّين للتفكير بالرحيل إلى الخارج من دون العودة، وسئل الأديب الإسرائيلي المعروف "دافيد غروسمان" الذي ترجمت بعض كتبه إلى العربية، بأنه درس إمكانية الهجرة من إسرائيل، وللهذا الأديب ابن قتل في حرب لبنان الثانية، وكان عنوان كتابه الأخير "امرأة تهرب من جلدتها" الذي يحلّ فيه قضية هجرة اليهود إلى الخارج، ويقول أن إسرائيل وبعد عدة عقود على إقامتها، فإنها لا تشكّل الوطن الذي اعتقّلنا بأنه سيكون.

في وثيقة أعدّها قسم التخطيط في مكتب رئاسة الوزراء تم التذير من القلق الذي يساور الحكومة من ميزان الهجرة السلبي، وزيادة عدد عرب الداخل، والخطر الذي يهدّد الوضع الديمغرافي، فأوصت هذه الوثيقة بوضع خارطة ديمغرافية جديدة تلبي مطلب يهودية الدولة، وهذا المطلب لن يتحقق إلا باللجوء إلى سياسة الترانسفير لعرب الداخل، فقد أكد تقرير إسرائيلي - اوردته جريدة "هارتس"- أن المشروع الحكومي لإنقاذ اليهود الذين تركوا إسرائيل بالعودة إليها لم تتحقّق أهدافه، رغم أن الحكومة أقرت خطة لتحفيز الذين هاجروا بالعودة، ورصّدت من أجل ذلك إغراءات مالية، وتأميناً صحياً مجانيّاً، ومنحاً مالية مباشرة، وسكنًا، ومساعدة بالحصول على وظائف ملائمة، وقروض مالية بشروط سهلة، إلا أن هذه الإغراءات لم تتحقّق هدفها.

وبحسب دائرة الإحصاءات الإسرائيليّة فإن هجرة اليهود لإسرائيل في تراجع مستمر، إذ هاجر لإسرائيل خلال الأعوام السبعة الماضية 16500 مهاجر سنويًا، بينما بلغت أعداد الهجرة المعاكسة (22) ألفاً سنويًا، وأن معظم اليهود الذين يتركون إسرائيل هم من يهود الاتحاد السوفييتي سابقًا، وذلك على خلفيات اجتماعية وعدم التأقلم، وبعد تحسّن الأوضاع الاقتصاديّة في روسيا، فقد ترك إسرائيل نحو ربع مليون منهم.

وخلاله القول، فإن موضوع الهجرة المعاكسة، وهجرة العقول والعلماء، أصبح يشكل أحد التهديدات على الوجود والمستقبل الإسرائيلي، فالولايات المتحدة، وأوروبا، وكندا، وأستراليا، ودول أخرى، أصبحت حلم الإسرائيليين، وليس حلم الدولة اليهودية، ومما يزيد من قلق إسرائيل، أن نسبة كبيرة من المهاجرين يمرون في عملية تحول عن اليهودية، حتى أن ربع هؤلاء المهاجرين يتزوجون من غير بنات جلتهم، فقاده إسرائيل الذين أعلنوا عن طموحهم بأن يصل عدد سكان إسرائيل إلى عشرة ملايين، فإن هذا الطموح ما زال بعيد المنال، فإذا افترضنا بأن عدد سكان إسرائيل اليهود يبلغ حالياً حوالي ستة ملايين يهودي، وإذا حذفنا من هذا الرقم مليون يهودي رحلوا إلى الخارج، فإن عدد سكان إسرائيل اليهود لا يزيد عن خمسة ملايين يهودي لا أكثر، والوضع السياسي والأمني في الكيان هو من أهم أسباب الهجرة المعاكسة.

7 - خطة الوكالة اليهودية للتصدي:

كشفت الوكالة اليهودية عن خطة سرية ستقوم بتنفيذها خلال العقد القادم لتشجيع الهجرات اليهودية لإسرائيل، والعمل بثلاثة مسارات: سياسية وأمنية ودعائية لزيادة معدلاتها، وهي الخطة الأولى من نوعها على صعيد الوكالة منذ تأسيسها، وبدأت بإعدادها خلال الشهور الماضية بإشراف رئيسها يتسحاق هرتسوغ.

هذه الخطة الاستراتيجية أطلقتها الوكالة في مؤتمر للمئات من كبار قادتها في القدس أواخر شهر تشرين الأول 2019، وتتركز على تعزيز الهجرات اليهودية من العالم لإسرائيل، وتنظيم حملات هجرة طارئة سرية، وإقامة جسور ودية بين الدولة العبرية وبين يهود الشتات، وردم الفجوات المتزايدة بينهما في السنوات الأخيرة، وزيادة انتماء يهود العالم إليها.

ليست المرة الأولى التي يتم فيها إصدار دعوات يهودية لتشجيع الهجرات اليهودية، لكن خلفيتها هذه المرة تختلف عن سابقاتها، فهي تتركز حالياً باستقدام يهود الولايات المتحدة أكثر من باقي الدول، حيث تبلغ نسبتهم فيها من مجموع يهود العالم 40%. وهناك 500 ألف إسرائيلي يحملون جواز سفر أمريكا، مع

تنامي مظاهر معاداتهم فيها، وما يواجهونه من سلوكيات عنصرية، بسبب تحكمهم بالمال والقرار السياسي في ظل إدارة ترامب الجمهورية الأنجليلكانية المسيحانية المتصهينة.

صالح لطفي، الباحث بمركز الدراسات المعاصرة بأم الفحم في إسرائيل، قال: إن «د الواقع دعوة الوكالة اليهودية لاستقدام مزيد من الهجرات اليهودية للتعامل مع ما يواجه إسرائيل من مشاكل متفاقمة، أهمها زيادة الاكتظاظ السكاني من الحرديم المتدينين مقابل تراجع أعداد العلمانيين اليهود، وهذا تطور مقلق للحركة الصهيونية العالمية، فالمتدينون اليهود يستغلون نفوذهم لحكم إسرائيل، والسيطرة عليها خلال 15-20 عاماً، بينما معظم يهود أمريكا من العلمانيين، وبذلك فإن هذه الهجرة المقترحة سوف تحدث توازناً ديموغرافياً في إسرائيل». وأضاف أن «داعياً آخر يتعلق بدء عودة اليهود من إسرائيل لبلدانهم الأوروبية مثل بولندا وألمانيا والدانمارك، وتحول نسبة كبيرة منهم عن اليهودية، وربعهم يتزوجون غير يهوديات، والمخاوف الصهيونية المتنامية من أن يهود العالم لم يعودوا يشعرون أن إسرائيل تمثلهم، مع القناعة السائدة بأن وزارة الهجرة المكلفة بتشجيع الهجرات اليهودية مقصورة في عملها، بل فاسدة، لأنها محتركة للمتدينين منذ سنوات، وهم يركزون على تهجير نظرائهم الحرديم، خاصة من أستراليا وأوروبا». والجدير ذكره ان الخطبة الإسرائيلية تركز على إعادة اليهود الذين هاجروا من إسرائيل، ويزيدون عن 700 ألف مع صعوبة إقناعهم بالعودة، حيث يعود 5 آلاف سنوياً مقابل هجرة 20 ألفاً، ويزيد صافي الهجرة اليهودية المعاكسة عن 13 ألفاً سنوياً. وتؤكد الإحصائيات أن 3 ملايين يهودي هاجروا لإسرائيل منذ عام 1948، وترواحت أعداد من وصلوها في الأعوام الأخيرة بين 27-31 ألفاً، أكثرهم من الولايات المتحدة وفرنسا، والمئات من البرازيل وبريطانيا وروسيا وجنوب إفريقيا، بعد أن بلغ معدل الهجرة السنوي 100 ألف في التسعينيات. ويرتبط تراجع أعدادهم باستقرار الأوضاع الأمنية في الدول التي يقيمون فيها، كما أن إسرائيل لم تعد مكاناً جذاباً لهم. وفيما تتركز إقامة المهاجرين اليهود بمدن تل أبيب والقدس ونتانيا وحيفا وأسدود وبات يام ورعانا وبئر السبع وعسقلان، فإن الخطبة الجديدة تدعو لإسكانهم بمناطق العمق الاستراتيجي لإسرائيل، خاصة الجنوب والنقب وبئر السبع، بالتزامن مع تهجير العرب منها. لا سيما ان هذه المناطق

(المشار إليها أولاً) باتت تحوي المقدرات الاقتصادية للدولة، خاصة إمكانيات الساير، وبالتالي فإن الخطة تهدف إلى ما تسميه «إعادة التوازن السكاني داخل إسرائيل باتجاه الجنوب».

عماد أبو عواد، من مركز القدس للشأن الفلسطيني والإسرائيلي في رام الله، يقول بدوره إنه «يصعب إحصاء هجرة اليهود العكسية من إسرائيل، لأن اليهود حاملي جنسيتها يبقون مقيمين في الخارج فترات طويلة، وعدهم 80 ألفاً، في المقابل ترکز إسرائيل جهودها نحو الدول الغربية وأمريكا اللاتينية لاستقطاب الهجرات اليهودية منها، علماً بأن الوضع الداخلي في إسرائيل يسمح باستيعاب هذه المهاجرات، فالأرقام ليست كبيرة، وبإمكانها إسكانهم، خاصة في المناطق الفارغة بالنقب».

أضاف أن «كثيراً من المهاجرين اليهود نحو إسرائيل إنما يأتون بدوافع اقتصادية، فيما تحاول الوكالة اليهودية إضفاء دوافع قومية وعقائدية على هجرتهم ، مع الحاجة الإسرائيلية لزيادة عدد المهاجرين اليهود في ظل الفجوة الكبيرة بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة، وتزايد نسبة يهود العالم الذين لا يشعرون أن إسرائيل وطنهم القومي، قياساً بالبلد الذي يعيشون فيه حالياً».

من البنود التي تركز عليها الخطة الجديدة للوكالة اليهودية ضمن تعزيز هجرة اليهود لإسرائيل، زيادة شعورهم بالانتماء لها، مع تراجع هذه النسبة، حيث أكد 52% من يهود أمريكا عدم مبالاتهم بإبادة إسرائيل، ونسبة الشبان اليهود الذين يشعرون بارتياح لوجود إسرائيل لا تتعدي 54%.

من ناحية أخرى تزامن الدعوة اليهودية الجديدة مع ظاهرة الهجرة المعاكسة من إسرائيل التي وصلت ذروتها في انقاضة الأقصى والعمليات الفدائية، لكنها اليوم باتت لأسباب أخرى وتمثل بهجرة الأدمغة والعقول والكافئات العلمية من يهاجرون من إسرائيل لأمريكا بالذات، فترجم الوكالة اليهودية تعويض النقص في هذه الكفاءات. في هذا السياق يقول سعيد بشارات، رئيس تحرير شبكة الهدد للدراسات الإسرائيلية في غزة: إن «صدور الدعوات اليهودية الأخيرة لتشجيع الهجرات من الخارج تزامن مع زيادة الحديث الإسرائيلي عن ضم الضفة الغربية، والأزمات الأمنية التي يعاني منها العالم، بما فيها تنامي مظاهر معاداة اليهود في الدول المتغيرة، وكثرة الحديث عن الخطر الديموغرافي الفلسطيني، وتركز

الوكالة على استجلاب اليهود من فرنسا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى وأمريكا اللاتينية وأوكرانيا». وأضاف بشارات أن "الخطة اليهودية الجديدة لتعزيز الهجرة لإسرائيل تترافق مع المعطيات الإحصائية الإسرائيلية التي تكشف نسباً متفاوتة من أعداد اليهود المهاجرين من إسرائيل إلى الخارج، حيث يبلغ متوسطها سنوياً 14 من كل ألف إسرائيلي، ومن تفسيرات هذه الهجرة الفجوة في الناتج المحلي للفرد بين إسرائيل والدول الغربية، وبات واضحاً أن قوة جاذبية الاقتصاديات الغربية، والأمريكية خصوصاً، تدفع الإسرائيلي للتوجه نحو زيادة معدلات ربه، واستفادته المالية، بما يزيد على ضعف ما يحصله في إسرائيل". من المفيد الاشارة أيضاً إلى أن الخطة الإسرائيلية الجديدة لتشجيع الهجرة اليهودية تسلط الضوء على ما يميزها عن دعوات سابقة، ومنها أن الهجرات اليهودية تشهد حالة من التبذب وعدم الاستقرار، لكن السبب المباشر اليوم وجود حالة متراجعة من العلاقة بين يهود العالم وإسرائيل، ورغبة الوكالة اليهودية بجسر الفجوة بينهما، وزيادة انحراف يهود العالم بشؤون إسرائيل بعيداً عن حالة الاغتراب التي يعيشونها، فضلاً عن محاولة الحركة الصهيونية استغلال ظواهر معاداة اليهود حول العالم لتشجيعهم على الهجرة لإسرائيل، خاصة في دول غرب أوروبا.

8 - استطلاعات وإحصاءات:

كشف استطلاع للرأي، أجري في إسرائيل مؤخراً أن ثلث الإسرائيليين يرغبون في الهجرة منها، وأنهم يرون أن "دولتهم" لن تنجح في البقاء مستقبلاً. وتراحت أسباب الرغبة بالهجرة لدى ثلث الأشخاص المستطلعة آراؤهم بين غلاء المعيشة والأوضاع الأمنية واليأس من السياسيين.

يُذكر أن إسرائيل تحفل هذه الأيام بمرور 71 عاماً على اغتصابها لأرض فلسطين التاريخية، لكن نحو 50% فقط هم الذين توقعوا أن تظل قائمة مدة مماثلة من الزمن.

ويشير الاستطلاع الواسع الذي أجراه معهد القدس وكشف تفاصيله موقع (والا) الإخباري إلى أن 70% من سكان الكيان الغاصب البالغ عددهم - حسب زعمه - 8.3 مليون نسمة (80% منهم - حسب زعمه

أيضاً - يهود) يفضلون الإقامة في إسرائيل في حال كانت كل الإمكانيات مفتوحة أمامهم، لكن 30% منهم يفضلون الهجرة والعيش بدولة أخرى في كل الأحوال.

لكن نسبة الإسرائيليين الراغبين بالهجرة ترتفع إلى 36% لدى الفئة العمرية من 30 حتى 49 عاماً، مقابل 18% لدى من تعدّوا الـ 65 عاماً.

يُذكر أن هناك نحو ثمانمائه ألف إسرائيلي يقيمون بالخارج، وتشهد السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في هجرة الشباب وخاصة إلى ألمانيا حيث يقيم في برلين وحدها ثمانون ألف إسرائيلي.

ويلفت التقرير إلى أن الهجرة من الكيان شملت أيضاً هجرة العقول والتي تتسع بشكل مضطرب.

ويبيّن الاستطلاع بعض أسباب هذه الظاهرة، حيث يبدي مجتمع الإسرائيليين رضاه عن الجيش لكن نقتهم بالقضاء مهزوزة. أما نقتهم بجهاز التعليم ووسائل الإعلام فهي متدينة، وتتدرّج إلى متدينة جداً عند سؤالهم عن الحكومة.

مع ذلك، تقول أغلبية كبيرة منهم (82%): إنهم يفخرون بكونهم (إسرائيليين)، رغم كل ما نشرته وسائل الإعلام العبرية في الشهور الأخيرة عن (الإسرائيلي البشع) الذي يتصرف بهمجية وعدوانية داخل وخارج بلاده.

وعن المستقبل، قال 52% فقط منهم إن (دولتهم) ستبقى قائمة بعد 70 عاماً، بينما شكّل الباقي في ذلك، لكن 31% من الشباب (18 وحتى 29 عاماً) يرون أنها لن تنجح في البقاء. ووفقاً لتقرير صادر عن دائرة "الإحصاء المركزية الإسرائيلية"، فإن 2340 إسرائيلياً يحملون شهادة الدكتوراة يعيشون ويعملون في خارج البلاد، غالبيتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، من بين قرابة 33 ألف أكاديمي يحملون شهادات إسرائيلية ويعيشون اليوم خارج البلاد. وبحسب "الدائرة": "خلال ولاية نفتالي بينيت كوزير لل التربية والتعليم رئيس لمجلس التعليم العالي، غادر إسرائيل عدد أكبر من الأكاديميين ممن عادوا إليها". ويضيف التقرير: 11% من حملة شهادات الدكتوراة يعيشون ويعملون اليوم خارج البلاد، بينما كانت النسبة 9.9% في 2013. كذلك، فإن 24.2% من خريجي الجامعات الإسرائيلية في الرياضيات يعملون خارج البلاد،

و مثلهم 20% من خريجي علوم الحاسوب، و 17.5% من حملة الدكتوراه في الصيدلة، و 16 - 17% من حاملي شهادة هندسة الطيران والهندسة الطبية الحيوية (بيو-طبية).

في رد فعل لها على ما سبق، وفي إشارة واضحة إلى تزايد تأثير اليمين الديني المتطرف في "إسرائيل"، قالت افتتاحية لصحيفة "هارتس": "الواقع يعني تضييع نصف الأولاد هنا وقتهم في تعليم ديني لا قيمة معاصرة له. فالطالب الذي لم يدرس لغات ورياضيات في طفولته، سيكون من الصعب عليه جداً أن يردم الفجوة وهو في سن العشرين. لا توجد وصفة أكثر وضوحاً من هذا للمضي في طريق الانتحار الاقتصادي والسياسي". وفي السياق، كتب كبير المعلقين السياسيين في قناة التلفزة الإسرائيلية 12 (القناة الثانية سابقاً) (أمنون أبراموفيتش) في حديثه عن تزايد الطلب على جوازات سفر أجنبية، يقول: "ما من رصيد مطلوب في البلد خلال العقد الأخير أكثر من جواز السفر الأجنبي. ثمة أعداد هائلة من المواطنين، الأشkenاز والشرقيين، اليمينيين واليساريين، الذين باتت بحوزتهم جوازات سفر أجنبية، والحلب على الجرار. وتقف وراء هذه الظاهرة أسباب يتم الافصاح والحديث عنها، بدءاً بتقصير طابور الانتظار في المطارات، مروراً بالدراسة المجانية، وانهاء باعتبارات دفع الضرائب. ولكن هناك في العمق سبب مسكون عنه: انسداد كوة الأمل، فناسٌ كثيرون ما عادوا يؤمنون بأن إسرائيل ستتجح في البقاء عقوداً كثيرة". من جهته، قال رئيس الصندوق الوطني للعلوم في إسرائيل، البروفيسور (بني غايير): "عندما يقولون (هروب الأدمغة)، يقصدون أفضل الباحثين، الذين يتلقون عروضاً في خارج البلاد لا يمكن رفضها، وليس من حيث الراتب حصاراً. وهؤلاء الباحثون لا يريدون التنازل عن أحالمهم العلمية المهنية ولذلك هم يميلون إلى البقاء في الولايات المتحدة، وبعضهم يترقبون ويتوظفون في الجامعات المرموقة".

وفقاً لصحيفة "ذا ماركر" الأمريكية: فإن "ظاهرة هجرة الأدمغة في إسرائيل آخذة بالاتساع، خاصة وأن أولويات الحكومات الإسرائيلية، وخاصة حكومات بنيامين نتنياهو، لا تضع مواجهة هذه الظاهرة ضمن سلم أولوياتها". وأضافت: "في العام 2017 كان يعمل 1725 باحثاً إسرائيلياً في الجامعات الأمريكية، بزيادة 5.6% عن 2016". وختمت: "تم في السنوات الأخيرة بذل جهود من أجل لجم الظاهرة أو على الأقل إعادة قسم من المغادرين. لكن هذه الجهود لم تحقق نجاحاً، وهذه الظاهرة تتسع وحسب".

أما دائرة "الإحصاء الإسرائيلي" فإنها تؤكد أن "هروب الأدمغة متواصل منذ العام 2003، وارتفع بنسبة 26% منذ العام 2013. وفي السنوات الثلاث الأخيرة، تراجع عدد الأكاديميين الإسرائيليين في الخارج الذين يعودون إلى البلاد. والاتجاه بين الباحثين الإسرائيليين نحو الهجرة أكبر من العودة. ففي العام 2017 عاد 601 أكاديمي إلى إسرائيلي، بينما عاد حوالي 700 في العام 2016، و900 في العام 2014. وكان عدد الأكاديميين الذين غادروا إسرائيل في العام 2017 أعلى بـ 2081 أكاديمياً من الذين عادوا إليها". وفي استخلاص لافت، حذرت دراسة "مؤسسة شورش للأبحاث الاقتصادية - الاجتماعية" قائمة: "رغم أن عدد هؤلاء لا يزيد عن 130 ألفاً، ويشكلون 1.4% فقط من السكان في إسرائيل"، إلا أنه رغم عددهم القليل، فإن التفوق النوعي للاقتصاد الإسرائيلي يستند عليهم، وحجم الهجرة بينهم ينبغي أن تثير قلق صناع القرار". وأضافت "بسبب الحجم الهش لهذه المجموعة، فإن مغادرة كتلة هامة بينهم - حتى لو شملت عدة عشرات الآلاف - يمكن أن ينطوي على عواقب كارثية على الدولة كلها".

10- خاتمة:

منذ 40 عاماً خلت بدأت نسبة أصحاب الشهادات الذين يختارون ترك الكيان الغاصب تزداد، وذلك تزامناً مع انخفاض كمية الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي؛ فمقارنة بسبعينيات القرن الماضي، الذي أنفق في الحكومة الإسرائيلية 82 ألف شيقل على الطالب الواحد، أي ما يعادل 23 ألف دولار، بلغ سقف الإنفاق في السنوات الأخيرة 26 ألف شيقل فقط على الطالب الواحد، أي ما يقارب 7 آلاف دولار، ما يعني تراجع الإنفاق على الطالب الواحد لأقل من الثلث خلال العقود الأخيرة. وتوارد التقارير أنه في السنوات العشر الأخيرة باتت إسرائيل تواجه أقوى موجة "هروب" مقارنة بالدول الغربية. وفي عام 2008 حاضر 29 بالمئة من أعضاء هيئة التدريس الإسرائيليين في جامعات أمريكية، في حين كانت النسبة 25 بالمئة عام 2004. ومقارنة بدول أخرى فإن النسبة تعتبر مهولة، فمثلاً تبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس اليابانيين في الجامعات الأمريكية 1.1 بالمئة فقط من مجموع أعضاء هيئة التدريس العالي في اليابان؛ أما فيما يخص فرنسا فالنسبة هي 3.4 بالمئة وكندا 11.5 بالمئة. واعتماداً على تقارير أخرى صادرة عن دائرة الإحصاء

المركري في إسرائيل، يتضح أن 14 بالمئة من الإسرائيليين حاملي شهادة الدكتوراه في مجال الهندسة والعلوم كانوا قد هاجروا ولم يعودوا حتى عام 2011؛ وأنه بين عام 2011 و2013 ارتفعت نسبة الإسرائيليين الأكاديميين المهاجرين مقارنة بالأعوام السابقة، خاصة حاملي شهادة الدكتوراه في العلوم الدقيقة والهندسة، والماجستير في الطب وعلم الحاسوب وبكالوريوس الموسيقى واللغات وعلم النفس.

ومن المعطيات اللافتة أن النسبة الكبرى من بين المهاجرين الأكاديميين هم من خريجي أفضل الجامعات والمعاهد العلمية الإسرائيلية، إذ إن النسب الكبرى من بينهم كانت لمعهد "فايتسمان" (وايزمان) للعلوم ومعهد "تخنيون" للعلوم التطبيقية، إضافة لجامعة العبرية، وجامعة تل أبيب، وهي جميعاً مصنفة من بين أفضل الجامعات عالمياً، ما يعني أنه مهما كانت نسبة الهجرة صغيرة، فهي تسبب خسارة كبيرة وسط الملك العلمي الإسرائيلي، بسبب تميز العقول التي ترحل بعد تلقيها مستوى تعليمياً عالياً.

من جانب آخر يتبيّن أن النسبة الكبرى من المهاجرين هي من فئة "القادمين الجدد" وهم اليهود الذين ولدوا خارج إسرائيل وهاجروا إليها في وقت لاحق؛ وهذا قد يعني أنهم يهاجرون إلى إسرائيل لفترة ما بعد الجامعة ومن ثم يتركونها ثانية، الأمر الذي يثير التساؤلات حول احتمال عودتهم مرة أخرى. وتشير الأرقام إلى أن أكثرهم هجرة هم يهود الاتحاد السوفييتي السابق بنسبة 28.3 بالمئة (وهم أصحاب ثاني أكبر نسبة قدوم) بعد حيازتهم على لقب الدكتوراه، إلى جانب يهود الولايات المتحدة بعد حيازتهم على ماجستير في الطب ونسبتهم 18.4 بالمئة (وهم كذلك أصحاب أكبر نسبة قدوم لإسرائيل في السنوات الأخيرة).

من جهة أخرى كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن الضباط النوعيين الذين رأى فيهم قادتهم العسكريون أن بوسفهم البقاء في الجيش، قد بدأوا يهربون، وأصبح هذا الخطر يهدّد التفوق البشري الذي يعتبرونه سرّ قوة الجيش الإسرائيلي.

وتوقفت الصحيفة عند الظرف الذي يجري فيه هذا الهروب، كونه يأتي في ظل الحرب التكنولوجية والعلمية مع الجمهورية الإسلامية في إيران، كما عبر رئيس الاستخبارات العسكرية اللواء هرتسي هليف،

الذي أقرّ بأن إيران «تجسر الفجوات»، وفي هذه الأثناء كشفت صحيفة «هارتس» النقاب عن محاضرة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال هرتسي هاليفي، اعترف فيها بأن إيران وإسرائيل تعيشان حرباً تكنولوجية معقدة، وأن الفارق النوعي بينهما «يتقلص». وأشار هاليفي إلى أن المعركة التكنولوجية بين إسرائيل وإيران «هي معركة على الاستخبارات، ووسائل القتال التي يملكها كل طرف، وعلى القدرات العسكرية عموماً»، مقدماً تقديرًا متشارقاً بشأن الجهة التي تميل إليها الكفة في هذه الحرب التكنولوجية. مشيراً إلى أن الانتماء «الصهيوني» لم يعد كافياً للبقاء على الضباط الذين يحتاجون إلى المال ، وينظرون إلى الجهات التي تعرض عليهم رواتب أعلى وشروط عمل أفضل.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن شعبة القوى البشرية في الجيش معطيات تفيد بأنه بين عامي 2011 و 2014 ارتفع عدد رجال الخدمة الدائمة النوعيين الذين خدموا في منظومة التكنولوجيا وقراروا ترك الجيش بمبادرة منهم، بل إن المعطيات تشير إلى تضاعف عددهم. وفي التفاصيل، فإنه في عام 2011 قرر 13.2 في المئة من الضباط برتبة عقيد والجنود حتى رتبة رقيب، عدم تمديد خدمتهم في شعبة التكنولوجيا. وبعد أربع سنوات، في 2015، ارتفعت هذه النسبة إلى 34.4 في المئة. ولفتت الصحيفة إلى أن الحديث يدور عن أفضل القوى البشرية في الجيش التي تخدم في وحدات التكنولوجيا في الاستخبارات، كذلك في وحدة 8200، وسلاح الرصد ومركز الحواسيب ومنظومة المعلومات.

ورأت الصحيفة أن هذا التقرير يعكس ما لا يقل عن قنبلة استراتيجية موقوتة داخل الجيش، خصوصاً أنه يتحول إلى جيش متوسط، على الأقل من ناحية القوى البشرية. وأضافت أنه في ضوء التصور بأنه ستحسم الحرب المقبلة في ساحة المعركة التكنولوجية، بشكل لا يقل عن ساحة الحرب الاعتيادية، فإن هذا التقرير يجب أن يثير فلق كل «إسرائيلي». ونقلت الصحيفة عن رئيس لواء النخبة في شعبة القوى البشرية، العميد ميخال بن موبخار: «نحن موجودون في إحدى النقاط الصعبة، لأن المقصود ليس رجال خدمة دائمة اعتياديّين، بل تتحدث المعطيات فقط عن رجال الخدمة الذين وصفوا بالنوعيين، والذين طلب قادتهم منهم البقاء في الخدمة».

أما عن أسباب هروب الأدمغة النوعية من الجيش، فقد ذكرت «يديعوت» أن ذلك يعود إلى شروط الخدمة والأجر المتدني مقارنة بالرواتب في القطاع الخاص، والذي يعرض رواتب مغربية وإمكانيات ترقية عالية. وبلغ مستوى التسرب من الجيش، كما نقل أحد الجنود، أنه من بين 50 جندياً أنهوا دورة للضباط التكنولوجيين، لم يتبق في الخدمة الدائمة إلا اثنان. ولفتت «يديعوت أحرونوت» إلى أن ذلك يأتي كجزء من المسار التصاعدي للاستقالة من الجيش، السائد منذ سنوات، من دون أن يُعمل شيء لوقفه. وتشير الإحصائيات إلى أن نصف الذين يخدمون حالياً لا ينوون البقاء في الوحدة، خاصة بعد انتقال شعبة الاستخبارات العسكرية إلى الجنوب. وفي ظل هذا الوضع، يسود الانطباع أنه لن يكون هناك مفرّ من تغيير طريقة التفكير. ففي عصر «السايبر»، لا يمكن للجيش الاكتفاء بالجidisين أو الجidisين جداً، بل يحتاج إلى الممتازين، لكن هؤلاء يهربون بجموعهم. وأخيراً رأت الصحيفة أن التطور التكنولوجي أنتج ضائقة حقيقة في صفوف القوى البشرية في الجيش، لأن الاحتياجات ازدادت، ليس في مجال «السايبر» فقط، بل في كل المنظومات العسكرية. حيث بات حتى تفعيل دبابة «ميركافاه - 4» وقيادتها بحاجة إلى تقني، وليس مجرد محارب ، وفي سبيل محاربة ظاهرة هرب الأدمغة المهنية والتكنولوجية، يجب على الجيش الانتقال إلى طراز آخر في مجال إدارة الرواتب واقتراح عقود عمل شخصية على التقنيين الممتازين، بحيث تعكس التقدير لهؤلاء التقنيين، حتى وإن لم يصل الراتب إلى مستوى رواتب السوق الخاص. ويسود التقدير أنه في سبيل صدّ هذا التوجه، ستكون شعبة الاستخبارات وقسم الحواسيب على استعداد للاكتفاء بأقل من 100 عبقرٍ.

من ناحية أخرى وبينما وقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في ظهوره الأول بعد الإعلان عن إعادة الانتخابات الأخيرة في كيان العدو، يتفاخر بإنجازاته وبكونه زعيماً سياسياً وحامياً لإسرائيل وأمنها، حمله باحثون إسرائيليون بشكل خاص مسؤولية تطور ظاهرة هجرة الأدمغة من إسرائيل، معتبرين أنها تشكل خطراً لا يقل عن الخطر الأمني. وقد تبين أنه من بين كل 4.5 من الذين يهاجرون يعود واحد فقط إلى إسرائيل، وهي نسبة هجرة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. ويصل عدد المهاجرين إلى 130 ألفاً، وهو بهجرتهم هذه يمسون بالتفوق النوعي للاقتصاد الإسرائيلي والصناعات الاسرائيلية، ما ينبغي أن

يثير قلق صناع القرار، وفق ما جاء في دراسة جديدة حول الموضوع أجرتها "مؤسسة شورش (الجذور) للأبحاث الاقتصادية - الاجتماعية".

في هذا السياق قال الباحث والخبير الاقتصادي دان بن ديفيد، الذي أشرف على الدراسة، إن سياسة الحكومة الإسرائيلية "تتسبب بهجرة الأدمغة، التي يحتاج الاقتصاد الإسرائيلي إليها من أجل تطوره وازدهاره، لكن سياسة الحكومة لا تشجع على البقاء ولا حتى على العودة".

الدراسة تركزت على دراسة ثلاثة مجموعات من هجرة الأدمغة، وهي: العاملون في الهياكل والأطباء والباحثون الأكاديميون، ومعظم هؤلاء يجدون بالولايات المتحدة الأمريكية بيتاً ثانياً لهم.

ويتوجه الإسرائيليون إلى الولايات المتحدة باعتبارها "قمة الأكاديميا"، كما وصفها بن ديفيد، الذي كتب يقول إن هناك مئات الباحثين الإسرائيليين يعملون بشكل دائم ومستقر في الولايات المتحدة، ومعظمهم في مجالات الكيمياء والفيزياء والفلسفة وعلوم الحاسوب والاقتصاد وإدارة الأعمال. ورأى أن الرواتب هي السبب المركزي، إذ إنها مرتفعة جداً في أقسام إدارة الأعمال وعلم الحاسوب في أميركا. أما السبب الثاني فهو وجود فروع علمية صغيرة في إسرائيل، مقارنة بتلك الموجودة في الولايات المتحدة، ناهيك عن أسباب أخرى تعود بمجملها إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية غير المجدية. ووفق معطيات الدراسة، فإنه في عام 2017 عاد إسرائيلي واحد من بين كل 4.5 أشخاص يحملون ألقاباً جامعية في الفروع التي شملتها الدراسة، بينما كانت النسبة عام 2016 عودة إسرائيلي واحد من اصل 2.6. وأشارت الدراسة إلى جانب آخر يقلق الإسرائيليين إلى حد كبير من هذه الهجرة، وهو أنها ترتفع كلما كان مستوى التعليم في الجامعات الإسرائيلية أعلى ومرموقاً أكثر، خصوصاً في مجالات العلوم الدقيقة والهندسة، وهي مجالات يصفها بن ديفيد بـ "الأكثر أهمية لمستقبل الاقتصاد الإسرائيلي".